

مسألة الغابات في الفكر الكولونيالي بالجزائر

1962-1830

The question of forests in colonial thought in Algeria

1962-1830

د/ دهان سليمان

باحث في التاريخ المعاصر

slimanedahane@gmail.com

د/ بوركنة علي .

المخبر: مخبر البحث التاريخي بجامعة وهران

bouraknaali3@gmail.com

المؤلف المرسل: بوركنة علي

تاريخ النشر: 2021-07-5

تاريخ القبول: 2021-6-12

تاريخ الاستلام: 2020-12-20

الملخص:

شكل العقار الغابي في مفهوم الفكر الكولونيالي حلقة أخرى من حلقات الصراع على ملكية الأرض بين العناصر الأوروبية والاهالي، كما أبان عن تصميم امبريالي في تقويض الاقتصاد الاهالي بالجزائر، ذلك ان السيطرة على المساحات الغابية ارست لمفاهيم استعمارية طالما نظر لها أقطاب الكولونيالية، وجعلت من الاستيطان حتمية تاريخية، فتحت عهدا جديدا بالتأسيس البرجوازية الزراعية على انقراض الملكية الأهلية، كما عجلت بانحيار أحد أهم الدعائم التي يستند لها الكيان القبلي بالجزائر

وتهدف هذه الورقة البحثية في تفسير في الأسباب العميقة وراء السيطرة الاستعمارية على العقار الغابي، وسبل تحكمها في طرق الاستغلال ووسائله ، والاهداف الحقيقية من وراء منع القبائل من استخدام الغابات في حلقتهم الاقتصادية .

لنخلص إلى أن السياسة الغابية في الجزائر سايرت بمنهجها الفكر الاقتصادي الرامي الى تفكيك النظام الاهالي بكل محاوره، واستغلت الظروف التاريخية لتلاعب بورقة العقار الغابي قصد تفعيل سياسة الاستيطان الرأسمالي بكل محاوره .

الكلمات الدالة: الجزائر، الغابات، مصلحة المياه والغابات، حرائق الغابات، الاستيطان.

Abstract-

The forest property in the concept of colonial thought formed another link in the struggle for land ownership between European elements and the people, as demonstrated by an imperialist determination to undermine the private economy in Algeria, because the control of the forest areas established colonial concepts as long as viewed by the poles of colonialism, and made settlement inevitable. Historically, it opened a new era in the establishment of the agricultural bourgeoisie on the ruins of private property, and also precipitated the collapse of one of the most important pillars upon which the tribal entity in Algeria is based.

This research paper aims at researching the profound reasons behind colonial control of the forest property, and its control over the methods and means of exploitation, and the real goals behind preventing the tribes from using the forests in their economic cycle.

Let us conclude that the forest policy in Algeria has followed in its curricula the economic thought aimed at dismantling the people's system, which includes all its axes.

Key words:

Algeria, Forests, Water and Forest Authority, Forest Fires, Settlement.

1. مقدمة

عمل أقطاب السان سيمون في الجزائر، على بعث حركية الاستيطان بشكل كبير، مما يتماشى وأهداف الكولونالية الرأسمالية، هذا وتعتبر السيطرة على الوعاء الغابي في الجزائر من طرف الادارة الاستعمارية، حلقة مفصلية تسمح من خلالها بالانسياب الاوربي في الريف الجزائري، الميثكل لجوهر المقدرات الطبيعة للأهالي، مما يضمن تسريع سياسية التفكيك والانصهار التدريجي للعناصر الأهلية، وفق الاستراتيجية الكولونالية ومصلحتها .

وعلى هذا الأساس كيف استطاعت السياسية الاستيطانية التحكم في الوعاء الغابي، وماهي الأهداف الحقيقية من وراء ابعاد الاهالي نحو الاحراش الوعرة، ومنعهم من موارد الغابات ؟.

2- السياسة الاستعمارية في السيطرة على العقار الغابي 1830-1900

أدركت السلطات الفرنسية الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للغابات، وتأكد لها أن سياسة الاستيطان لا يمكن أن تتم دون السيطرة على المساحات الغابية الشاسعة، ولهذا نجدها تباشر جملة من التدابير تعمل على تحويل المساحات الشاسعة لسلطتها المباشرة.

2-1 مرسوم الغابات 16 جوان 1851.

ساهمت ترسنة القوانين والمراسيم العقارية، منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر علي التحكم في المساحات الزراعية الاهلية، ليفتح مرسوم 16 جوان 1851 عهد جديد من الصراع على العقار الغابي، حيث أقر ملكية الدولة الفرنسية لكل المساحات الغابية فب البلاد¹، عاملا سيؤسس لظهور شركات كولونيلية تعمل في القطاع، وسرعان من تستخوذ على مساحات واسعة على غرار شركة الغابات التي منحت لها 160.000 هـ في بداية نشاطها²، كما تحصلت 30 شخصية برجوازية على 160.000 هـ، من أجود المساحات الغابية بين سكيكدة وعناية³.

كان الهدف من خلال هذه التدابير هو تعزيز النظام القبائلي المعتمد على الغابات كمورد أساسي من مواردها الاقتصادية، ذلك انه أقر بضم نحو 1.250.757 هـ⁴، من غابات الساحل الجزائري للدولة الفرنسية، ومنع القبائل المجاورة من حقوق الاستغلال بكل أشكالها، وجاء هذا المرسوم متماشياً مع سيروة الأحداث التاريخية، حيث شهدت الفترة نوعا من السيطرة الفرنسية على الواقع السياسي والعسكري، كما سابر مناهجها الزراعية في ضرب الاقتصاد الأهالي بالجزائر.

غير أن الاشكال المطروح، ما الذي أزعج السلطات الاستعمارية جراء استغلال الاهالي للموارد الغابية في هذه المرحلة، وقد عمدت قبل هذه المرحلة إلى حشرهم في الغابات قصد الانتقاع منها، وكان أهدافها ترمي التحكم في حركة تنقلهم والحد من اتصالم بأقطاب المقاومة المسلحة.

كما كانت تهدف احتواء المشاكل والاضطرابات السياسية، لانشغالها بالصراع مع جبهتي الشرق والغرب معاً، أما وقد أحكمت قبضتها على الواقع السياسي تطلعت للموارد الغابية وفق ما

يناسب وطبيعة المرحلة التاريخية، وهذا بعد تنامي الرأسمال الأوربي واتساع حركة الاستيطان الذي عد حتمية تاريخية، ويقتضي نجاحه التحكم الأمثل في كل الموارد الاقتصادية للبلاد.

إنّ ضمّ الغابات للملكية الدولة الفرنسية سيكون له أبعاد خطيرة، على صيرورة العلاقة الاقتصادية، وعمل على تدجين الأهالي مع الزمن، هذا الواقع أدى إلى مزيد من البؤس والشقاء للقبائل المحادية للغابات، كما أن عمليات الحشر والإبعاد للقبائل ساهمت في تقليص مواردها بشكل كبير، عاملاً أرغم القبائل للجوء إلى طريقة لتوسيع مجالها الحيوي، وذلك بإتلاف وحرق مساحات غابية قصد توفير المراعي، وزيادة مساحة المراعي، فانتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير عما كانت عليه قبل الاحتلال، عاملاً وجدت فيه السلطات الفرنسية فرصة مواتية لزيادة التغريم وفرض ضرائب بشكل غير مسبوق، كما إستغلت هذا الواقع لزيادة سيطرتها على المساحات الغابية المتبقية .

أن هذه التوجهات نحو قطاع الغابات، وما تبعه من هيكلة إدارية جديدة بإنشاء مصلحة المياه والغابات منذ 1838، أعطي دفعة قوية في السيطرة على مساحات واسعة جداً، ومع تراكم الرأسمال وتوسع حركة الاستيطان، أُجبرت الحكومة على فتح المجال أمام الشركات الكولونيالية، لتمنحهم مساحات كبيرة قصد الاستثمار والاستغلال.

ومن جهتها استطاعت لجان الغابات التي كلفت بدراسة مشاكل الغابات، وضع يدها على لب المشاكل، بلورتها في سوء الاستغلال للقبائل للمساحات الغابية، والرعي المكثف، والحرائق المتكررة⁵، والهدف من هذا التعميم هو التمهيد للمرحلة القادمة التي سيكون وقعها على العقار الغابي أكثر خطورة.

2-2- توظيف ظاهرة حرائق الغابات للسيطرة على الوعاء الغابي

أن اللجان الحكومية، التي حملت القبائل تبعات ما يحدث للغابة تجاهلت تماماً ترسانة القوانين الزراعية التي حولت نحو ثلاثة ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية للدولة الفرنسية، وأبعدت الأهالي عن مضاربهم، وقلصت إمكانياتهم الزراعية بشكل كبير، مما اضطرهم إلى التوسع على

حساب الغاب، بعدما سلبت منهم الآلاف المهكتار الزراعية والرعوية بمسميات مختلفة من طرف الإدارة الاستعمارية .

ولإعطاء فعالية أكثر لعمل مصالح الغابات، نجدها تركز على ظاهرة الحرائق، التي عرفتها الجزائر سنوات 1858، 1859، 1863، 1864، 1865، 1870، 1881، 1873، وعملت على توظيفها سياسياً، فصنفتها على أنها أعمالاً عدائية ضد الدولة الفرنسية وفق مقررات سنة 1843، ومنعت القبائل من استغلال الغابات، كما أثقلت عليهم بالضرائب، نظراً للخسائر الكبيرة التي لحقت بالقطاع، كون الحرائق أثلفت ما بين 1838 إلى 1848 أكثر من 40.000 هـ، بمعدل 4.000 هـ سنوياً، وقدرت الخسائر الإجمالية لها بـ 4 مليون ف، وارتفعت الخسائر ما بين 1863-1864 إلى أكثر من 17.000 هـ⁶، غير أن بعض التقارير الرسمية أحصت 42.000 هـ كخسائر في ظرف سنة واحدة⁷.

أن تضاعف الخسائر إلى نحو عشرة أضعاف سنة 1863 يعكس مدي ضغط القوانين الفرنسية على القبائل وصولاً لقانون (SENATUS CONSULTE)، كما يعكس في طياتها ترنخ القوام الاقتصادي للقبائل⁸، ذلك إن القرار المشيخي كان الأرضية التي قام عليها المشروع الاستيطاني في مجال انتزاع العقار الأهالي الزراعي والغابي، مما سيزيد من معاناة الأهالي⁹ وحشر ثروتهم الحيوانية في مساحات صغيرة جداً، لا تسع لسد متطلبات الثروة المتزايدة، دون إهمال العوامل الطبيعية القاسية التي ساقها موسم 1863-1864 إثر اتساع نطاق الجفاف إلى مناطق واسعة في الشرق الجزائري.

لتعرفت ظاهرة الحرائق منحى تصاعدي سنة 1865 كونها صنفت كواحدة من أخطر السنوات التي عرفتها قطاع الغابات، حيث أبادت ألسنة اللهب 164.000 هـ في عموم البلاد منها 143.716 هـ في مقاطعة قسنطينة فقط¹⁰.

أمام هذا التحديات الجديدة وارتفاع وتيرة الخسائر من 4.000 هـ سنة 1848 إلى 164.000 هـ 1865، تحرك البرلمان الفرنسي بإرسال لجان خاصة لتحقيق في حرائق 1863 إلى 1865، وتوصل بعد معاینات ميدانية إلى أن حقد العرب ونقمتهم هو السبب المباشر في

افتعالهم للحرائق¹¹، دون أن تبين طبيعة هذا الحقد وخلفياته، فتري الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وسياسية الحجز والإبعاد، والسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة وتحويلها من مالكيها للمعمرين الجدد، والاستحواذ على الفضاءات الرعوية الضرورية لقطاعه أفقدتهم ما مجموعه 6.883.751 هـ، مساحات حولتها الآلة الاستعمارية وسياسيتها الاستيطانية للشركات الكولونيالية، كما قدمت مساحات واسعة منها للوافدين من أوروبا، إذ بلغ تعدادهم 217990 مستوطن سنة 1865. يضاف لها ضغط ثروة القبائل المقاربة لـ 10 مليون رأس من الأغنام والماعز في مساحة محدودة جداً، مما يحد مستويات حصولها على حصصها الغذائية إلى الحدود الدنيا، هذه التدابير وغيرها، أرغمت القبائل لإيجاد منافذ طبيعية لأجل البقاء، وذلك بالتوسع على حساب الغابات، ذلك أن المعركة تحولت في ظرف وجيز من معركة الحفاظ على منظومة اقتصادية أهلية لها مقوماتها إلى معركة بقاء، في ظل فقدان الأهالي لمقومات الاستمرار.

غير أن السلطات الفرنسية كان لها رأى آخر حيث وجدت في أحداث 1865 التي التهمت الحرائق فيها 164.000 هـ¹²، فرصة أخرى لتحريك عجلة الهيمنة الاقتصادية، بفرض ضرائب إضافية على القبائل التي تُتهم بافتعالها للحرائق، ضرائب تصل إلى أربعة أضعاف ما كان تُدفع، وتعدت ذلك حتى مست القبائل لا تشارك في عمليات الإخاد.

أمام صرامة هذه التدابير الردعية، انخفضت الخسائر الناجمة عن حرق الغابات من 164.000 هـ سنة 1865 إلى 75.000 هـ سنة 1873. ويبدو أن هذه النتائج تحققت بعد تحرك القائمين على القطاع، لإيجاد حلول أكثر نجاعة، فزادت معها عمليات إئصال الأهالي بالضرائب، وتشديد الحراسة، والاستعانة بالمتطوعين من أبناء القبائل لحماية الغابات، كما ثم إبعاد عدد كبير من القبائل عن مضاربهم نحو الاحراش الوعرة جنوباً، وتفعيل قانون المسؤولية الجماعية.

إن البحث في الأسباب الكامنة وراء هذه الحرائق، ندرك بأنه ليس من الضرورة أن تكون القبائل المجاورة السبب الأساسي فيه، كما كانت تدعى السلطات الفرنسية دائماً، فلجانِب الطبعي مساهمته ذلك أن الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، وما رافقها من جفاف حاد في الجزائر، تسبب في إشغال النيران في عدد من المناطق، إلى جانب أن بعض الشركات العاملة في

قطاع الاستغلال كانت تفتعل الحرائق وتنسبها للقبائل لزيادة سطوتها على مساحات إضافية، واستغلال خدمات السخرة التي تفرضها الحكومة على القبائل القريبة من الغابات لصالحها لزيادة الأرباح وتخفيض التكاليف.

زادت وتيرة التصعيد والتلاعب بورقة الحرائق بعد مرسوم السيناتوس كونسوليت في 1863، وثورات 1871، التي وضفتها الدولة لصالح توجهاتها الرأسمالية فأقرت الجمهورية الثالثة، مزيداً من القرارات التي كانت ترمي في التحكم الكلي في مجالات الحياة للمجتمعات الأهلية، وحمل قانون في 02 فبراير 1870 مزيداً من الامتيازات للشركات الكولونيالية ومنحها حق الامتياز المجاني في المساحات التي تعرضت لعمليات الحرق، وأتاح لها الحق في شراء المساحات المتبقية بأسعار رمزية¹³، عاملاً ساهم في ارتفاع عدد الشركات العاملة في القطاع بصورة كبيرة، كما ساهم في جنوح بعض الشركات إلى افتعال الحرائق حتى تزيد من سطوتها على العقار الغابي، ومع الزمن تدعمت سلطة مصالح الغابات بقانون 1870، الذي أحكم قبضتها الكلية على الفضاء الغابي، وتعززت أكثر بقانون 17 جويلية 1874 الذي يتيح إمكانية مصادرة الأملاك المنقولة للقبائل المتهمة في عمليات إشعال الحرائق¹⁴.

رغم هذه التدابير الحكومية الردعية إلى أن نشوب الحرائق لم يتم التحكم فيه بصورة مثالية، فقد تواصل لهيبها لأسباب مختلفة في عدة جهات في الفترة ما بين 1876 و 1884 وفق ما يظهره الجدول التالي

الجدول (01)

حرائق الغابات وانعكاساتها الضريبية على الاهالي للفترة ما بين 1876-1884.

السنة	عدد الحرائق	عدد القبائل المعاقبة	مجموع الضرائب المحصلة / ف
1876	120	22	92.538
1877	134	27	45.617
1878	164	12	86.467
1879	218	34	54.088
1880	137	7	1.177

1881	244	53	510.225
1882	130	2	282
1883	148	2	5.584
1884	147	1	269

عثمان زقّب. ص 225.

يتبين لنا أنه في أقل من عشرية واحدة عرف قطاع الغابات نحو 1442 حريق، تفاوتت خطورتها من سنة إلى أخرى بحسب الظروف التاريخية والطبيعية، ويبدو أن السلطات الفرنسية استطاعت التحكم نسبياً في حجم الكوارث التي تصيب قطاع الغابات، غير أن سنة 1881 كانت كارثية حيث إرتفع عدد الحرائق بأكثر من 100 حريق عن السنة الماضية، وبلغ 244 حريق سنة 1881 ملتهمة مساحات شاسعة وخاصة في المناطق الشرقية، لتتخفض بعد ذلك إلى مستوياتها الطبيعية ما بين 1882 إلى غاية 1884.

أدت هذه الحرائق بالسلطات الفرنسية، إلى فرض غرامات كبيرة على 160 قبيلة بلغت 796.147 ف و عدت المناطق الشرقية الأكثر تضرراً من غيرها، بيد أن سنة 1881 كانت مميزة ذلك أن مصلحة الغابات قد أخذت نوع من الاستقلالية في التسير، وصادفت أن جابهت تحديات في أول عهدها بنشوب 244 حريق ساهم في إتلاف 169.057 هـ وخلف خسائر مالية معتبرة فاقت 9.000.000 ف¹⁵، نتج عنها معاقبة جماعية لـ 53 قبيلة جلها في المناطق الوسطى والشرقية، بغرامات بلغت ذروتها بـ 510.225 ف.

أن المتتبع لسيرة الأحداث بعد ذلك يلاحظ السيطرة النسبية على الأمور، مما يدعو للشك في طبيعة من يقف وراء تلك الحرائق. هل هي القبائل المحاذية للمساحات الغابية التي يزداد عليها ثقل الضرائب والمصادرة والإبعاد وأعمال السخرة، والمتابعات قضائية صارمة بعد كل حريق، أم أطراف أخرى تستغل ظاهرة الحرائق لحصد الامتيازات العقارية وتوجيه السياسة الغابية لما يخدم مصالحهم.

أن المتمعن في قيمة الغرامات التي بلغت ذروتها بأكثر من نصف مليون فرنك سنة 1881، في وقتاً عرفت فيه الدولة تراجع في حركية الاقتصاد، جراء هزات الكروم، مما يشكك في طبيعة الحرائق التي عرفتتها الغابات سنة 1881 ويرجح أن جلها عمليات مفتعلة لتفعيل سياسية

المصادرات على أوسع نطاق، كما يرجح أن عمليات الخرائق في هذا الوقت بالذات تدخل ضمن الصراع بين الطبقة الحاكمة والكون، التي بات لهم نفوذ قوي في دواليب السلطة وصناعة القرار السياسي.

ومن جهتها أقرت مصالح الغابات جملة من التدابير لإستدراك النقائص بمزيد من التغيريم وإبعاد الأهالي، وزيادة عدد العاملين في حراسة الغابات، وفرض خدمات الحراسة المجانية على القبائل المراقبة.

واعتمدت السياسة الغابية الجديدة على منع استغلال الغابة التي تعرضت لعمليات الحرق لمدة تصل من 06 إلى 7 سنوات بحجة استعادة عافيتها، ولكن القرار يحمل في طياته عقوبات إضافية للقبائل المراقبة بمحور الغابات، وبالموازاة مع تلك التدابير الاقصائية، كانت السياسة الزراعية في قطاع الغابات تتسم بالآلة الاقتصادية بفرنسا، وتعمل بأقصى طاقتها لمجازة الحركة الاقتصادية بها ، حيث ارتفعت احتياجات أسواقها الداخلية للمواد الغابية بشكل كبير، خاصة وأن السلطات الفرنسية وبموجب عدة قرارات تمت ما بين 1862 إلى 1883 تنازلت على مساحات هامة من الثروة الغابية في عدة مناطق من البلاد لصالح المعمرين مقابل مبالغ رمزية، مما انعكس على حركة الاستغلال والتصدير بشكل كبير، مع التركيز على غابات الفلين ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة وهذا ما يتضح من

الجدول (02) : صادرات الفلين الجزائري للفترة ما بين 1871 إلى 1890 .

السنة	كمية الصادرات/ق	العائدات /ف	السنة	كمية الصادرات/ق	العائدات /ف
1871	16144	1668	1881	38936	2921
1872	17585	4263	1882	55457	4160
1873	26261	2096	1883	52536	3940
1874	34425	2231	1884	42516	3188
1875	30633	2144	1885	59857	4490
1876	41125	2439	1886	49933	3550
1877	43860	3070	1887	64497	4637
1878	50905	3563	1888	72172	5231
1879	62589	4381	1889	87327	6350
1880	45580	3191	1890	94327	6860

H. Marc , P.32.

إرتفعت حركية تصدير الفلين بشكل كبير من 16.144 ق سنة 1871 إلى 62.589 سنة 1879، بارتفاع قدره 46.445 ق، وبمعدل سنوي 5.160 ق سنويا وهو ما يعكس جهود القائمين على القطاع.

لنفقد قيمة الصادرات قيمها من 62.589 ق سنة 1879 إلى 45.580 سنة 1880 وتنزل إلى 38.936 سنة 1881 نتيجة الحرائق التي عرفت الجزائر موسم 1880-1881 بأكثر من 244 حريق في عموم البلاد، عامل قلص حركية التصدير بشكل كبير بنحو 38% في ظرف سنة واحدة.

لستعيد حركية الصادرات بريقها بعد ذلك متجاوزة أزمة 1881 فارتفعت الصادرات من 55457 سنة 1882 لتبلغ سقف 64.497 ق سنة 1877، وتواصل نمو إلى عتبة 94.327 سنة 1890.

ومن جهتها ارتفعت قيمة العائدات المالية الصافية للشركات العاملة في القطاع، من 1668 ف سنة 1871 إلى 4381 ف سنة 1879 وتعرف تراجعاً حاداً سنة 1881 إلى ما دون 2.921، غير أن مناخ ما بعد 1882 ساهم في تطوير القطاع بشكل كبير، وانعكست على العائدات المالية، لترتفع من 4160 ف سنة 1882 إلى 6860 ف بحلول 1890 نتيجة ارتفاع الصادرات .

غير أن بعض الدراسات تقرر بتصدير 23.575 طن من الفلين ما بين 1867 إلى 1876 بقيمة إجمالية قدرت ب 28.290.941 ف كما زادت بمعدل 2.357 طن سنوياً لترتفع إلى 5.161 طن سنة 1878 بقيمة إجمالية بلغت 6.193.909 ف وتقفز إلى 6.093 طن بقيمة بلغت 7.243.594 ف سنة 1879¹⁶ .

غير أن مصادر أخرى تذهب إلى أبعد من ذلك بتسليطها الضوء على صادرات الفلين لوحدها في عينة غاوية قدرها 170.000 هـ حيث ارتفعت عائداتها من 1.471.000 هـ سنة 1868، إلى 4.310.000 سنة 1877، لتبلغ سقف 5.198.000 سنة 1887¹⁷، وربما

يبدو ذلك بعيد المنال لان تحقيق هذه المداخل كان يتطلب توفير 519.000 طن من الفلين وهذا يتطلب مساحات غابية معتبرة جداً.

واصلت مصالح الغابات بسط نفوذها على موارد الغابات، خاصة وأن المساحات المستغلة أظهرت نتائج باهرة، وعائدات مالية متزايدة لمختلف المنتجات الغابية وفق مايلي:

الجدول (03)

العائدات المالية للموارد الغابية للفترة ما بين 1874-1884

السنة	العائدات المالية /ف	السنة	العائدات المالية /ف
1874	785.607	1880	681.740
1875	603.445	1881	884.830
1876	773.280	1882	1.445.639
1877	693.744	1883	1.438.823
1878	559.826	1884	1.429.002
1879	610.878		

S.G.A,P. 159.

الملاحظ أن الاهتمام بالثروة الغابية وما قابلها من حركية تجارية للموارد الغابية، ساهم في مداخل معتبرة، بلغت 785.607 ف سنة 1874 وحافظت على نفس القيم تقريبا حتي سنة 1881، لتقفز إلى حدود 1.445.639 ف سنة 1882 وتحافظ على بريقها حتي 1884.

كما أن ارتفاع العائدات المالية، يؤكد أن السلطات الفرنسية تعمل جاهدة في التحكم بالمنظومة الغابية تحكماً أمثل رغم العراقيل التي تواجهها، ليتسنى لها بسط هيمنتها على الواقع بعد 1881 وهو تاريخ تمتعت فيه مصالح الغابات بسلطات واسعة، مكنتها من تمرير مشاريعها وفق المنظور الرأسمالي بمنح عدة تراخيص لشركات متعددة، تعمل على استغلال الغابات دون الأخذ بالمعايير العلمية المتبعة في مجال الاستغلال والحفاظ على الفضاء الغابي من الانهيار، عاملاً ساهم في رفع الإنتاج إلى مستويات كبيرة وهذا ما تدلل عليه العائدات بعد 1882، كما أن زيادة الأرباح يعكس حجم الاستثمار في المجال وتضائل تكاليف الإنتاج، لان جل الشركات أصبحت تستفيد من أعمال السخرة المسلطة على القبائل المجاورة للغابات كجزء من العقوبة الطبيعية لهم.

السنة	1873	1874	1875	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

428.599	419.619	323.246	272.385	141.866	109.2	111.6	88.894	93.38	79.245	92.04	67.72	الجزائر
					52	83		0		1	7	
296.041	255.904	181.982	147.836	185.101	162.8	78.53	105.278	264.2	39.403	48.17	61.17	وهران
					81	9		84		8	8	
704.362	763.299	940.321	464.609	354.773	338.7	369.6	499.572	415.6	487.797	644.7	893.7	قسنطينة
					45	04		16		50	66	
1.429.0	1.438.8	1.445.6	884.830	681.740	610.8	559.8	693.744	773.2	603.445	785.6	1.022	المجموع
02	22	39			78	26		80		07	.671	

هذه النتائج المحققة فتحت أفقاً حديدية لمنظري السياسة الزراعية في قطاع الغابات، وعملت على بسط هيمنها في كامل الجهات، مع التركيز على المنطقة الشرقية لظروفها الجغرافية، وكثافة غاباتها وتنوع مواردها، وارتفاع عائدها على حساب المناطق الأخرى جعلت من السلطات تركز الاهتمام عليها بحسب الاحصائيات الرسمية التالية

الجدول (04): عائدات الثروة الغالبية في المقطعات الجزائرية ما بين 1873-1884.

S.G.A 1882 a 1884, P. 163.

الوحدة ب الفرنك الفرنسي

أن البيانات الواردة تبين التباين الكبير في مداخل قطاع الغابات بين المناطق الثلاثة، حيث احتلت مقاطعة قسنطينة الريادة في مال الاستثمار وحققت غاباتها مداخل معتبرة رغم العوامل البشرية والطبيعية التي أثرت على القطاع، فارتفعت من 893.766 ف سنة 1873 مستحوذة بذلك على 87.39% من مجموع المداخل، ومع توالي الحرائق وتركزها في المنطقة الشرقية، انعكست على المداخل الغابية، التي تقلصت إلى 644.750 ف سنة 1874 وواصلت انكماشها بصورة مستمرة، لتستقر عند 345.773 ف سنة 1880 متأثرة بكوارث القطاع، في تلك السنة، غير أن مناخ ما بعد 1881 انعكس المداخل الصافية للشركات الغابية فارتفعت من 464.609 ف سنة 1881 إلى 940.321 ف سنة 1882 واستقرت عند 704.362 سنة 1884. نتيجة التدابير الحكومية في ترشيد الاستغلال خاصة في المناطق الشرقية.

بينما احتلت مقاطعة الجزائر المرتبة الثانية، وساهمت بمداخل معتبرة للشركات العاملة في القطاع، وارتفعت الأرباح الصافية من 67.727 ف سنة 1873 إلى 88.894 ف سنة 1877 لتستقر عند 109.252 ف سنة 1879. وواصلت نموها رغم أزمة 1881 إلى يبدوا

أنها لم تمس غابتها فارتفعت العائدات إلى 141.866 سنة 1880، وتقفز إلى 272.385 سنة 1882، وواصلت بريقها بعد ذلك لتستقر عند 428.599 ف سنة 1884. ومن جهتها عرفت المقاطعة الغربية تطور مستمر وترتفع الأرباح فيها من 61.178 ف سنة 1873 إلى 48.178 ف سنة 1874 وتواصل نموها لتبلغ حدود 296.041 ف سنة 1884.

انعكست هذه المداخل على الميزانية العامة التي ارتفعت من 1.022.671 ف سنة 1873 وانكمشت بفعل ما حدث في 1881 إلى 681.740 وواصلت نموها عند 1.429.002 ف سنة 1884.

كما يلاحظ من الجدول أن حرائق سنة 1881 اقتصرت على الجهة الشرقية بالخصوص وبدرجة أقل المقاطعة الغربية نظرا للتراجع الواضح في المداخل عكس مقاطعة الجزائر.

وبهذا يتأكد أن سياسة الدولة في قطاع الغابات كانت تقتضي التحكم في مصادر الثروة الغابية، وذلك بالتحكم في الأخطار المهددة لها والحد من الاستغلال القبائل لها، بتوظيف ورقة الحرائق، ومن جهة أخرى تحويل مساحات كبيرة منها لصالح الشركات الرأسمالية، التي زادت وتيرة بمنح تصاعدي منذ 1865 وبلغت عتبة 1.022.671 ف سنة 1873.

غير أن موجة من الحرائق مست عموم الغابات، ساهمت في إتلاف مساحات شاسعة، مما ثبط عجلة الاستثمار في المجال. على أن الاستقلالية التي منحت لمصالحات الغابات منذ 1881 وسلسلة القوانين الرديعية وزيادة عدد الشركات العاملة في الميدان، ساهم في ارتفاع مداخل قطاع الغابات بشكل مستمر ليبلغ عتبة 1.445.639 ف منذ 1882.

كما ساهمت هذه السياسية الغابية المنتهجة في التحكم التدريجي في مساحات شاسعة جدا، تضاعفت باستمرار، مع اغتنام السلطات للثورات والاضطرابات السياسية وحتى الحرائق التي تعرفها الغابات لزيادة بسط سيطرتها، حيث إرتفعت المساحة من 1.8000.000 هـ سنة 1864، إلى 2.045.062 هـ حتى تاريخ 1881/12/31، جل هذه المساحة الغابية تتوزع في المقاطعة الشرقية ب 1.186.872 هـ، أي ما يعادل 42.61% من المساحة العامة بينما

تستحوذ مقاطعة وهران 808.202 هـ، ومقاطعة الجزائر على 790.112 هـ، كما يورد التقرير معلومات مفصلة عن كل صنف غابي في كل إقليم من النسيج الغابي، لترتفع المساحة في نهاية 1884 إلى 2.785.186 هـ. بزيادة قدرها 740.124 هـ في ظرف ثلاث سنوات، وحتى نهاية 1894 استطاعت السلطات الفرنسية إضافة 1.5 مليون هـ من المساحات الغابية تحت نفوذها. إن هذه التدابير التي تبلورت بشكل كبير على عهد الجمهورية الثالثة التي عرفت سياسيتها منعرجاً حاسماً في الميدان الزراعي برمته، ومن ذلك مجال العقار الغابي، كما تنم على أن السياسة المنتهجة من مصالح الغابات التي باتت توجهاتها تسير رغبات الكولون، كما يدل ذلك أيضاً عن مكانة هؤلاء السياسية والاقتصادية¹⁸، وبهذا زاد تغلغلهم في المساحات الغابية، وتأطيرهم لعدد من الشركات العاملة في القطاع وأوكلت لها مهام تنفيذ مشاريع سكنية لمسيرة أمواج الهجرة التي ارتفعت بصورة كبيرة .

3.2- سياسية الغابية الحكام العام - Cambon Jules -

مع الزمن بدأت تطفوا متابع حجة على مصالح الغابات، في ظل زيادة الضغط على الأهالي بفعل القوانين العقارية التي زادت من اختلال الأراضي الزراعية الخصبة والرعية، وسائرهما مصالح الغابات بمزيد من الضرائب على الأهالي، مما جعل الحاكم العام Cambon Jules يدلي بمقترحات منذ 25 جوان 1892 للحكومة الفرنسية بضرورة وضع حد لسطوة مصالح الغابات على الأهالي¹⁹ غير أن مقترحاته لم تجد صداها في ظل النفوذ الاقتصادي الواسع للكولون على مقررات الحكومة²⁰، مما زاد من تسلط مصالح الغابات مع الزمن، لتستغل صائفة 1894 استغلال أمثل، وهي السنة التي شب فيها 308 حريق جلها في مقاطعة قسنطينة ب 149 حريق، بينما عرفت مقاطعة الجزائر 92 حريق ونحو 67 حريق في مقاطعة وهران²¹، وتباينت أضرارها وفق بيانات

الجدول (05): الاضرار الناجمة عن حرائق الغابات لسنة 1894.

المقاطعة	اضرار خفيفة	1 إلى 5 هـ	5 إلى 20 هـ	20 إلى 50 هـ	50 إلى 100 هـ	من 100 إلى 500 هـ	من 500 إلى 1000 هـ	من 1000 إلى 10 ألف هـ	أكثر من 10 ألف هـ	المجموع
قسنطينة	37	24	17	11	9	27	11	12	1	149

الجزائر	29	26	16	11	2	3	4	1	-	92
وهران	13	14	14	14	1	6	3	2	-	67
المجموع	79	64	47	36	12	36	18	15	1	308

Cambon Jules ,P.298.

توضح إحصائيات الجدول أن الحرائق تفاوتت خطورتها من منطقة إلى منطقة، وتركزت في الإقليم الشرقي بالخصوص بنسبة 48.37%، على أن 60 حريق من أصل 149 يعد من الحرائق المدمرة التي أبادت ما معدله 176.330 هـ في مقاطعة قسنطينة لوحدها .

بينما عرفت المناطق الوسطى 92 حريق منها 29 حريق بأضرار خفيفة بينما تكون أتلقت البقية ما يقارب 10.750 هـ. وفي المقابل شهدت الجهة الغربية اقل الإضرار ب 67 حريق جلها من الدرجة المتوسطة 56 حريق من أصل 67 من الدرجة المتوسطة.

على ان خسائر هذه الحرائق تفاوتت من منطقة إلى أخرى، إذا وصلت خسائر المنطقة الشرقية إلى حدود 176.330 هـ ، بينما بلغت في مقاطعة الجزائر حوالي 10.750 هـ، وانخفضت في الأقاليم الغربي إلى 7.565 هـ ليلبلغ مجموع خسائر سنة 1894 في المتوسط إلى 194.645 هـ في سنة واحدة على أقل

هذا المستجدات الخاصة بحرائق 1894 حركت البرلمان الفرنسي، بإرسال لجان تقصي للحقائق، التي تكون قد عاينت الميدان عن كثب، وحملت للجان التشريعية تقريرها بأن تأكل الغطاء النباتي يسير بصورة مفرطة، وأن مستقبل الغطاء الغابي في الجزائر بات مهدد، وعليه وجب التدخل بقوة لحمايته من الأخطار المحدقة، ملمحاً أن أولي هذه الأخطار تكمن في القبائل المرابطة حولها، وتستغل الغابات استغلال عشوائي وبالتالي وجب ردها، وفي ذات الوقت حملت مقترحات لإعداد قانون جديد للغابات الجزائرية والذي سوف يدخل حيز التنفيذ مع في 29 يناير 1896²² .

على إن القرائن التاريخية التي قدمتها هذه اللجنة بعيدة عن الحقيقة، أو ربما عمدت إلى التلاعب بنسب كل أعمال الحرائق لسنة 1894 إلى الأهالي، وفي الواقع أن عدد معتبر كان بفعل عوامل طبيعية، خاصة وأن الفترة تزامنت وموجة حر شديدة، ورغم ذلك أقرت مصالح الغابات تدابير جديدة تتمثل في رفع الغرامات على القبائل المرابطة بقيمة إجمالية بلغت حسب

الحاكم العام للجزائر 89.135 ف²³، ومنع القبائل من استغلال الغابات بأي طريقة كانت ، ورفع عدد الحراس إلى 6.516 حارس، مع تشييد 2.426 مركز للمراقبة والإستعانة بفرق مسلحة لحراسة الغابات²⁴ قصد التحكم الأمثل في المساحات الغابية التي تعدت عتبة 3 مليون هكتار في نهاية القرن التاسع عشر²⁵

غير الملاحظ في تقرير الحاكم العام لحكومته عن حجم الغرامات المطبقة على الأهالي دون تمييز، والعمل على إيجاد منافذ أخرى تسمح للقبائل بنوع من الاستغلال للقطاع الغابي، والحث على تحمل مصالغ الغابات لمسؤوليتها في ظل تنامي سطوة مصالح الغابات على الأهالي.

رسالة الحاكم العام - Cambon Jules - تحمل في طياتها عدم رضاه بالسياسية المنتهجة من مصالح الغابات، ويبدو أن لذلك مبررات مختلفة، ذلك أن المؤشرات كانت توضح مدي البؤس والشقاء الذي يعرفه الأهالي وتقزم مواردهم الاقتصادية إلى حدودها القصوى، جراء السياسيات المتعاقبة، مما كان يلوح بثورة شعبية جديدة في الأفق، كما يدخل اقتراحه بتقزيم دور مصالح الغابات واستعادة السيطرة عليها، فصلاً فصول الصراع الخفي بين الحكومة المركزية والكولون الذين تحطى عددهم عتبة 536.000 مستوطن على مشارف القرن التاسع عشر.

3- السياسية الاستعمارية في السيطرة على العقار الغابي 1900-1962

اتسم الواقع الاستيطاني بالجزائر نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بمتغيرات دولية كبيرة، كان لها وقعها على مخططات الحكومية للجمهورية الثالثة، وكان لقطاع الغابات نصيبه من خلال إرساء معالم الكولونيالية البرجوازية، التي زاد نفوذها في البلاد خاصة بعد الاستقلال المالي للمستوطنة.

3-1 سياسية الاستعمارية الغابية الى نهاية الحرب العالمية الاولى

أن التوجهات الجديدة مطلع القرن في مجال استغلال قطاع الغابات كانت تسير وفق ما تملية توجهات الرأسمالية الكولونيالية، ذلك أن مداخل الشركات العامة في استغلال لحاء أشجار الفلين في الأقاليم الثلاثة، ارتفعت بوتيرة كبيرة جداً مع مطلع القرن العشرين وفق مايلي.

الجدول(06): مداخل الشركات الغابية للفترة ما بين 1900-1914

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	الجموع	السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	الجموع
1900	443375	65910	934252	1443537	1908	1018190	12914	2678314	3709418
1901	361341	46797	1521286	1929424	1909	678242	55678	1197584	1931504
1902	410876	88848	1306842	1806566	1910	959421	45983	1852170	2857574
1903	574605	67916	1866486	2509007	1911	1160180	36180	2238844	3435204
1904	550682	78576	2340196	2969454	1912	1483320	69604	3314715	4867639
1905	510568	57414	2957787	3525769	1913	1324226	43590	2718182	4085998
1906	628653	55467	2682226	3366346	1914	224857	25865	187196	437918
1907	1197845	36572	2689181	3923598	الجموع	11526381	787314	30485261	42798956

H. Marc, P55 .

الوحدة. الفرنك

الملاحظ أن السياسة الغائية ما بين 1900 إلى 1914 كانت تسير النمو الحاصل في الاقتصاد الفرنسي الذي شهد تطورات كبيرة فارتفعت العائدات من جراء حركية التصدير للفلين على منحى متواصل، على أن المنطقة الشرقية كان لها مركز الثقل وتساهم بقوة في العائدات المالية العامة، التي إرتفعت من 1.443.537 ف سنة 1900 إلى 3709418 سنة 1908، وتراجعت سنة 1909 إلى ما دون 1931504، نتيجة الظروف الطبيعية القاسية التي عرفتها الجزائر وما صاحبها من موجة جفاف حاد، ساهمت في إشغال حرائق متعددة عبر ربوع الوطن. ليتعافى القطاع بذلك وتواصل الصادرات نموها لتبلغ 4867639 سنة 1912 مرتفعة عما كانت عليه سنة 1909 ب 2936153 ف، في أقل من ثلاثة سنوات. غير أن هذا الإزدهار إنهار إلى 437918 ف سنة بعد ذلك، نتيجة تقلص الصادرات نحو فرنسا بفعل الحرب العالمية الأولى.

وعليه تكون صادرات الجزائر نحو فرنسا ما بين 1900 إلى 1914 بلغت نحو 42.798.956 ف بمعدل 2.8 ف سنوياً، أرقاماً تعكس حجم الاهتمام بالقطاع، وما قابله من استثمارات ضخمة في المجال من طرف الشركات الرأسمالية، وإلا استفادت القطاع من الانتشار المكثف للسكك الحديدية والبني التحتية التي سهلت وصول المنتجات إلى الموانئ الشمالية بغية صلبها في فرنسا، كما تعكس هذه السياسية في طياتها إحكام سيطرة مصالح الغابات على الميدان وحرمان الأهالي منه .

تواصل تذبذب الصادرات زمن الحرب العالمية الأولى وأدت إلى تراجع كبير في عائدات الفلين
نسبة كبيرة عما كانت عليه مطلع القرن وتواصل الانخفاض إلى ما دون 784881 ف سنة
1915 لتنتعش نسبياً سنة 1918 لتبلغ حدود عند 990313 ف نهاية 1918²⁶ لتستعيد
تجارة الفلين رونقها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

2-3- السياسة الغابية بالجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

كان لنهاية الحرب الكونية نتائج كبيرة على الاقتصاد الفرنسي في ظل إزدياد الطلب على
المنتجات الزراعية والغابية بالخصوص، عامل ساهم في ارتفاع الطلب على الأخشاب المحلية

الجدول (07) صادرات الأخشاب الجزائرية ما بين 1918-1928.

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
1919	533173	152223	1926643	2612039
1920	1512042	61074	1239466	2812582
1921	798902	90911	1418270	2308083
1922	1768724	166049	2551403	4486176
1923	3513717	370594	3820644	7704955
1924	3309477	177159	7501819	10988455
1925	6399608	428915	9190330	16018853
1926	1382513	610550	25285394	39721075
1927	3623371	345522	5274358	9243251
1928	8708056	608299	19956722	29273077
المجموع	4542342	313667	81419805	12997990

H. Marc, P. 90

الوحدة: الفرنك

الملاحظ أن مداخيل استغلال الفلين قد تضاءلت عما كانت عليه بصورة كبيرة بعد نهاية
الحرب العالمية الأولى لترتفع من 2.612.039 ف سنة 1914 إلى 2612039 ف سنة

1919 وتواصل نموها إلى 29.273.077 ف سنة 1928 بمعدل سنوي قدرة 12.516.854 ف.

هذا الارتفاع راجع التي التعافي الكبير الذي عرفة الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، وزيادة الطلب على المنتجات الغابية في الأسواق الأوروبية، كما يدل علي تحكم المصالح الغابية في ظاهرة حرائق الغابات بشكل كبير.

وعليه تكون إدارة الغابات من جراء سياستها تنظيم القطاع، ومحاربة الاستغلال العشوائي له، عملت على رفع مجموع الإيرادات بشكل كبير

الجدول (08): إيرادات قطاع الغابات للفترة ما بين 1890-1928.

إضاءات علمية إضاءات علمية إضاءات علمية إضاءات علمية إضاءات علمية

مجلة إضاءات علمية المجلد (الثاني) العدد (الأول) السنة (1442 هـ / 2021م)
جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله -

السنة	لحاء الفلين	اقتطاعات وغرامات	رسوم الاستغلال	منتجات متنوعة	المجموع
1890	148193,43	126781,96		79621,55	354596,94
1891	234341,71	176340,08		100175,3	510857,09
1892	399787,35	212335,36		121635,31	733758,02
1893	371138,51	369585,43		82074,68	822798,62
1894	388338,98	318123,03		72849,96	779311,97
1895	503991,04	218206,22		72054,89	794252,15
1896	679712,89	247290,65		101186,23	1028189,77
1897	994324,34	461019,12	10083,54	89088,95	1554515,95
1898	1227489,37	278310,6	10368,71	79712,46	1595881,14
1899	1098357,22	294015,9	4726,75	93963,44	1491063,31
1900	1443636,92	319298,48	4726,75	93832,23	1861494,38
1901	1929423,98	395885,17	9932,75	88660,59	2423902,49
1902	1806568,29	578927,58	9932,75	107851,12	2503279,74
1903	2511007,52	684552,2	4514,17	119333,88	3319407,77
1904	2969455,82	704014,52	11649,37	136206,63	3821326,34
1905	3525769,31	731862,6	5311,57	153400,12	4415843,60
1906	3366446,34	688643,82	5311,58	161750,83	4172152,57
1907	3933598,34	689884,95	5311,58	225763,83	4854558,70
1908	3709418,58	602243,80	5311,58	221751,68	4538725,64
1909	1932072,03	1214070,94	5739,32	214104,11	3365986,4
1910	2957524,77	638914,79	5739,32	253335,01	3855513,89
1911	3462204,86	942666,29	3861,74	321830,35	4730563,24
1912	4867640,13	969490,43	3861,74	346658,08	6187650,38
1913	4085997,83	1005474,48	6639,56	425671,37	5523783,24
1914	437918,31	744944,42	6639,56	359682,73	1549185,02
1915	784811,63	775820,86	6639,56	311300,43	1878572,48
1916	1312139,03	1193024,37	6639,56	376149,70	2887952,66
1917	1720143,95	2163732,48	6639,56	385494,79	4276010,78
1918	990313,07	2434451,54	6639,56	440346,00	3871750,17
1919	2613039,96	2377705,46	7067,32	539778,65	5537591,39
1920	2812582,83	4115447,84	7090,36	801851,86	7736972,89
1921	2308084,33	1950122,43	7090,36	781304,36	5046601,48
1922	4486347,02	2142017,38	7090,36	1042736,17	7678190,93
1923	7704955,25	2642068,67	5167,57	1861038,1	12213229,59
1924	10988455,38	5295449,31	10678,89	2210766,19	18505349,77
1925	16018 853,10	2767474,00		6181354,64	24967681,74
1926	39721257,00	6290729,00		11961287,00	57973273,00
1927	9415337,00			16783621,00	26198958,00

44469132,00	9550684,00	11106,00	5634264,00	29273078,00	1928
-------------	------------	----------	------------	-------------	------

H. Marc, P. 78-35

إن تحليل معطيات الجدول، تعطينا صورة واضحة المعالم لجوانب مختلفة عن سياسة مصالح الغابات وعلاقتها بالإطراف المستغلة، من شركات رأسمالية وقبائل مرابطة، كما تعطينا صورة عن الوضعية الاقتصادية لفرنسا وسيروورة حركية الاستغلال وفق متطلبات أسواقها.

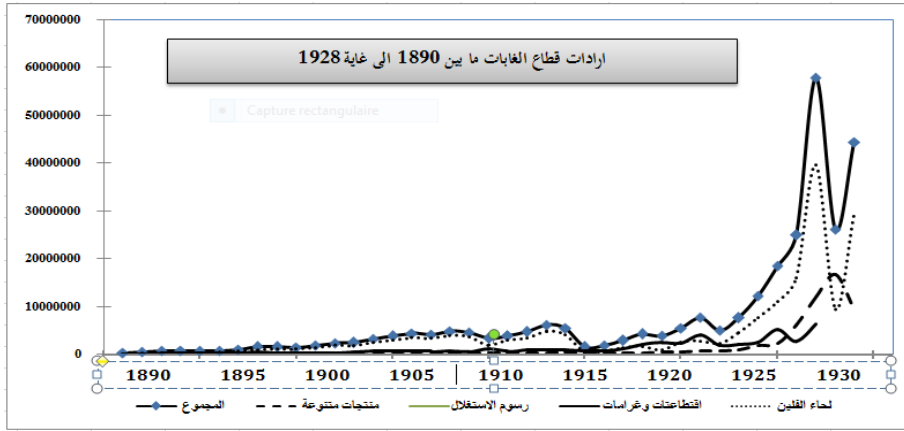
إن عائدات استغلال لحاء الفلين عرفت تطور متواصل لترتفع من 148193,43 سنة 1890 إلى 4085997,83 سنة 1913 بسبب زيادة الطلب الأوروبي على منتجات الفلين لتلبية احتياجات أسواقها، غير أن تدهور الوضعية الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى، أدى إلى تراجع حركية التصدير، لتستعيد تجارة الفلين مكانتها نهاية المرحلة، لتبلغ سقف 29.273.078,00 ف سنة 1928 هذا التطور تصادف وبعض الهزات، أدت إلى خفض قيمه وخاصة بعد تراجع حركية التصدير بفعل ظروف الحرب العالمية الأولى، وحرائق الغابات سنوات 1919، 1926.

والملاحظ أيضا أن رسوم الاستغلال كانت ثابتة ولم تكن تتأثر بفعل الظروف المحيطة ولا بحجم الاستثمار وتراخيص الاستغلال وبمقارنتها مع قيم الإرباح نجد أنها لا تمثل الا 0.092% سنة 1922، وانخفض إلى 0.042% سنة بعد ذلك وهي نتيجة تكاد تكون ثابتة ما بين 1890 إلى 1928، مما يعطينا صورة واضحة أن الشركات الكولونيالية التي تدير القطاع موجهة بالأساس لتحقيق الأرباح والمكاسب المالية في ظل تحكمها على صناعة القرار زمن الجمهورية الثالثة.

وفي المقابل كانت الغرامات المطبقة على الأهالي ترتفع بصورة عشوائية تحركها رغبة رديعية تجاه القبائل المرابطة للغابات، والتي كانت ترتفع عقب كل موجة حرائق حيث بلغت 126781,96 ف سنة 1890 أي يمثل 35.75% من مجموع العائدات للقطاع، لتتخفف 5634264,00 ف سنة 1928 ما يعادل 0.12% من العائدات. مما يعطينا صورة واضحة عن تحكم مصالح الغابات في ظاهرة الحرائق أو بالأحرى نجاح سياسة أبعاد القبائل عن الغابات.

هذا الاستنزاف في الموارد الغابية، إلى جانب الرسوم المفروضة على الأهالي تتضح أكثر مع

المنحي التالي:



من انجاز الباحث وفق بيانات المصادر السابقة

وعليه تكون السلطات الاستعمارية، قصد وضعت يدها بقوة على قطاع الغابات، وباتت تتحكم في مقوماته خدمة للمصالح الكبرى للسياسية الاستيطانية.

بعد قرن من الاحتلال تسارعت عجلة الاستغلال لقطاع الغابات في ظل تحكم شبه كلي في المجال، ومسايرة الحراك الاقتصادي الحاصل في فرنسا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وواصلت السياسية الغابية على نفس المسار، ورفعت الآلة الاقتصادية وثيرة الاستغلال عند 32.000 طن من المنتجات الغابية ما بين 1930 إلى 1962²⁷، مع تراجع كبير في فترة الحرب العالمية الثانية، نتيجة ظروف الحرب وكساد الصناعة في أوروبا، غير أننا لا نملك معطيات دقيقة عن التناقض الكبير في حجم الصادرات ما بين 1939-1945.

إن الارتفاع الكبير في حجم الصادرات الغابية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كان بفعل انفتاح الاقتصاد العالمي، وزيادة الطلب على الأخشاب ومنتجاتها وتنامي صناعته في القارة الأوربية، قابلهما زيادة في الطلب على الأخشاب الجزائرية .

والملاحظ أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، شهدت سيطرة واضحة لمصالح الغابات على الحرائق بشكل كبير، عدا في فترة حرب التحرير، حيث كانت سياسة حرق الغابات من طرف السلطات الفرنسية من ضمن إستراتيجيتها في القضاء على الثورة .

الجدول (09): خسائر الغابات نتيجة الحرائق ما بين 1935-1956.

الفترة	المساحة المدمرة	المعدل السنوي
1936-1945	368 537	36854
1946-1955	166 138	18460
21956-196	471772	47177

Ouahiba Meddour.P.44.

الملاحظ أن مصالح الغابات تمكنت إلى حد كبير من التحكم في في حرائق الغابات في الفترة ما بين 1930 إلى 1954، ذلك انه طيلة عقدين من الزمن ثم أتلفت الحرائق ما مقدراه 79.077 هـ فقط بمعدل، 3954 هـ وهو معدل لا يكاد يذكر مقارنة عما كان عليه قطاع الغابات نهاية القرن التاسع عشر، مما ينم على أن مصالح الغابات قد تجاوزت الأزمات التي كانت تحدث على غرار سنة 1894 إلى التهمت فيها السنة اللهب 194.645 هـ في سنة واحدة فقط .اي ما يدل على أن الحرائق الغابات قد تحكمت فيها السلطات الفرنسية بصورة كبيرة بفعل سياسة الردع والأبعاد والإثقال بالضرائب والغرامات، وزيادة عدد الحراس، وتشبيد الأبراج ، وفرض خدمة الحراسة المجانية على القبائل.

وبالموازاة مع ذلك زادت وتيرة الاستغلال المفرط للغابات، حيث ساهم في تقليص مساحتها بشكل كبير ما بين 1948 و 1950 بصورة غير مسبقة ، نتيجة الحراك الاقتصادي في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ، مما ساهم في تقليص مساحة الغابات إلى مستويات كبيرة عما كانت عليه قبل الاحتلال ب 2.000.000 هـ، وأن أجزاء واسعة من الغابات الشرقية بالخصوص تشهد في حالة متدهور جداً²⁸ ، وتشير إحصائيات 1955 إلى إجمالي المساحة الغابية المقدرة ب 3289220 هـ في عموم البلاد، تعرف وتيرة استغلال مفرط لمنتجاتها من طرف الشركات الكولونيالية²⁹.

مما يدل على أن الغطاء النباتي الطبيعي يعرف وضعية حرجة جداً نتيجة الإفراط في الاستغلال دون الأخذ بالمعايير المعمول بها في استغلال المساحات الغابية، وعدم قدرة الغطاء النباتي على التجدد نتيجة الظروف الطبيعية القاسية، كما إن الغابات قد فقدت ميزة التوازن الايكولوجي، نتيجة تركيز الشركات المستغلة على الأنواع الاقتصادية بشكل كبير، زاد من وطأتها سياسية تدمير الغابات من طرف السلطات العسكرية أيام حرب التحرير.

4. الخاتمة

مما سبق نخلص الى النقاط التالية

- إن السياسة الغابية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، كانت لها عدة محاور؛ فمن تقويض قوة القبائل المرابطة حول الغابات وإبعادهم عن مضاربهم، إلى تحويل ملكية الغابات للدولة الفرنسية والشركات الرأسمالية الأوربية
- استغلت فرنسا ظاهرة حرائق الغابات كورقة ضغط على القبائل قصد احكام السيطرة على المساحات الغابية في عموم البلاد وفق مناهج السياسية الاستطانية
- ان احكام السيطرة على العقار الغابي سرع في ربط الاقتصاد المحلي بالمنظومة الاستيطانية لمسايرة النمو المطرد في الاقتصاد الفرنسي.

5- بيلوغرافيا المقال

¹ Rodolphe Darest de la Chavanne, *Bibliothèque algérienne et coloniale. De la Propriété en Algérie, loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863, Paris, Im de Ad. R laine et Havard, 1864. P40.*

² M. de Peyerimhoff, *La Colonisation Officielle de 1871 à 1895, imp. Torrenb, Alger, 1906, P.38.*

³ صالح باد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، دي ان م عات الامية، الا ا، 1999، ص 24.

⁴ de Badicour Louis, *La colonisation de l'Algérie ses éléments, imp Bailly Divery et Ce, Alger, 1856, P.52.*

⁵ Benchetrit Maurice. *Les modalités de la dégradation des forêts dans le Tell oranais. In: Revue de géographie de Lyon. Vol. 41, N°4, 1966. PP. 306.*

- ⁶ Thibault, R, **des Incendies de forêts en Algérie**, Imp. de V° Guende, Constantin, 1866, PP.3-4
- ⁷ **le Rapport de la Commission instituée à Constantine pour l'enquête sur les incendies de forêts en Algérie**. (1863-1865), Paris, 1866, P.46.
- ⁸ Dareste de la Chavanne, Rodolphe (1824-1911). **Bibliothèque algérienne et coloniale. De la Propriété en Algérie, loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863**, Paris, Im de Ad. R laine et Havard, 1864, PP.240 -244.
- ⁹ Roy Devereux, **Aspects of Algeria –Historical Political -Colonial**, E. P. Dutton , New York, 1912, P.132.
- ⁹ Rodolphe Dareste op.cit, P.52.
- ¹⁰ Thibault, op.cit, P. 15.
- ¹¹ Libed, P.10. Gravius Georges, **les incendies de forets en Algérie leurs causes vraies et leurs remèdes, chez louis Marle librairie**, Constantine, 1866, PP.26-27.
- ¹² **le Rapport de la Commission instituée à Constantine pour l'enquête sur les incendies de forêts en Algérie**. (1863-1865), Paris, 1866, P.46.
- ¹³ H. Marc, Notes Sur LES Forêts De L'Algérie, Llibrairie Larose, Paris, 1930, P.115.
- ¹⁴ S.G.A, op.cit, P. 159.
- ¹⁵ عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 - دراسة في أساليب السياسة الإدارية- أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص226.**
¹⁶ نفسه، ص222.
- ¹⁷ Praix Victorino, **Etude sur la question Algérienne**, imp Léon Lampronti, Bône, 1892, PP. 30-31.
- ¹⁸ S.G.A, op.cit, P. 169.
- ¹⁹ شارل روبير أجبرون : **تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، عويدات للنشر، بيروت، 1982، ج1، ص886**
- ²⁰ Fillias Achille. **Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie**, im lavagne, Alger, 1878, P.129.
- ²¹ Cambon Jules (G.G.A), **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imp administrative Gojosso, Alger, 1895, P.298.
- ²² Benchetrit Maurice. Op.cit , PP. 303-304.
- ²³ libed, P.300.
- ²⁴ عثمان زقب ، المرجع السابق، 226.
- ²⁵ Roy Y Devereux , op.cit , P.195.
- ²⁶ H. Marc, op. cit P. 90
- ²⁷ Ouahiba Meddour -Ssahar, **Historique des feux de forêts en Algérie Analyse statistique descriptive (période 1876-2005)**, Revue Campus , N°10 , Université Mouloud Mammeri, tizi ouzou , 2005, P.43.
- ²⁸ Abdelkader Harfouche, **Les ressources génétiques forestières nord-africaines et leur conservation, Biologie et écologie**, Rev. For. Fr. LVII - 1-2005, P.15.
- ²⁹ libed, P.20.